

الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في العراق بعد انهيار السلطة

د.خليفة ابراهيم عوده جامعة ديالى/كلية التربوية الأساسية

المقدمة :

أثير في الآونة الأخيرة جدلاً كبيراً حول تحديد شكل النظام السياسي الذي يجب أن يكون في العراق بعد انهيار السلطة ، وما هو شكل النظام السياسي الذي تتحدد من خلاله العلاقة بين الدولة والمواطن ، والدعوة لتحديد المسارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع في العراق ، فمنهم من ينادي بوجود شرعية السلطة عن طريق الانتخابات ، ومنهم من يدعو إلى الفدرالية ، ومنهم من يدعو إلى المركزية وغيرها .

ومن المفترض إن فكرة (العقد الاجتماعي) تقوم على أساس شرعية العلاقة بين الدولة والمواطن ، حيث يجب على الدولة الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع من حيث كفاءة الأمن وضمان تهيئة الظروف المحيطة لحصول المجتمع على حاجاته الأساسية (البيولوجية والنفسية) ، في مقابل التزام المواطن باحترام النظام العام ، والخضوع للقانون الذي ينظم مجالات الحياة المختلفة في المجتمع .

فمن الناحية الاجتماعية ، فإن هذه الدعوة تعني ضمناً وصراحةً ، إن هناك نوعاً من عدم الالتزام أو المخالفة الفعلية ، بالإضافة للالتزام الشكلي أو الظاهري ، والذي يحوي في مضمونه مخالفة فعلية لمعايير التفاعل القويم في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية في العراق .

وبشكل محدد ترجع بواعث كتابة هذا البحث - إلى ما لاحظته الباحث من شيوع حالة من السلبية واللامبالاة من عدم الالتزام بمعايير المجتمع في العراق بعد الاحتلال وانهيار النظام السياسي ، وكذلك الإفراط عدم الالتزام الشكلي وعدم التزام حقيقي لتوجهات ومعايير المجتمع ، وفي المقابل شيوع أنماط من السلوك المخالف ، والتي تتسم بانتهاك معايير وقيم المجتمع بشكل علني ومتطرف وعنيف من قبل كافة طبقات المجتمع دون استثناء ولكافة فئاته الاجتماعية .

ومن هنا فإننا نتساءل ، لماذا يميل بعض الناس للالتزام الفعلي أو الظاهري المؤقت لمعايير المجتمع وأعرافه - حتى لو كانت خاطئة - ؟ ولماذا يميل البعض الآخر للمخالفة وعدم الالتزام بمعايير المجتمع - حتى لو كانت صحيحة من الناحية الموضوعية - ؟ . والواقع هذا النمط من التساؤلات يدخل ضمن ما يسمى بـ (التأثير الاجتماعي) وما تقضي إليه تلك العمليات من نجاح أو فشل في تشكيل سلوك الأفراد والجماعات وفق معايير وقيم معينة . وبشكل محدد نتحدث هنا عن الالتزام والتوافق الإيجابي - من الناحية الاجتماعية على الأقل - مع معايير المجتمع أو الجماعة ، في مقابل المخالفة أو التوافق السلبي مع تلك المعايير . والواقع إننا بحاجة في كل وقت - بمحاولة من شخص أو عدة أشخاص - للتأثير في سلوكنا واتجاهاتنا ، وعلينا أن نقرر ما إذا سنخضع لهذا التأثير أم سنقاومه ، وفي قلب هذه العملية

تبرز قضية الضبط ، أي الحد الذي نشعر عنده بأن لدينا قدرة السيطرة على حياتنا ، في مقابل الدرجة التي نستشعر عندها بأن للآخرين قوة التأثير في سلوكنا . هذا ويتضمن البحث أربع مباحث ، الأول كان الإطار النظري للبحث ، أما الثاني فكان تحت عنوان الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في مجال الحياة السياسية ، أما المبحث الثالث فقد تضمن الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في مجال الحياة الاجتماعية ، والمبحث الرابع تضمن الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في مجال الحياة الدينية . نسأل الله تبارك وتعالى أن نكون قد وفقنا في هذا البحث إنه نعم المولى ونعم النصير .

المبحث الأول / الإطار النظري للبحث .

أولا / مشكلة البحث وأهميته .

يمثل الالتزام والمخالفة من أكبر مشكلات البحث إباحاً وإثارة لاهتمام الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية ، وثمة جدلاً لا يزال قائماً حول فعالية الالتزام وكذا المخالفة فيما يتعلق بترشيد عملية التفاعل داخل الجماعات والمجتمعات .

والحقيقة الأساسية في مجال الخبرة الاجتماعية كما يقر (ميلگرام M ilgram)⁽¹⁾ هي إننا نولد في مصفوفة اجتماعية ، ومع ذلك يحاول كل منا أن يكون فرداً ، فالنسيج الاجتماعي لا مفر منه بالنسبة لحياتنا ، فهو يزودنا باللغة ، والعادات ، ويمنحنا الأهداف والقيم ، والحاجة لمصاحبة الآخرين ، ومع ذلك فإن القيم التي يمنحنا إياها تغدو ملكاً لنا . ولاشك أن قدرأ من الالتزام أمر ضروري لفعالية النسق الاجتماعي ، بيد أن المشكلة هي الدفاع عن حق التوازن بين الالتزام الفردي والسلطة الاجتماعية ، ومن ثم تبتدئ أهمية هذا البحث في إنه يحاول الكشف عن بعض أشكال الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع العراقي في مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والدينية .

ثانياً / حدود البحث .

إننا هنا لسنا معنيين بالرصد الإحصائي للظاهرة موضوع البحث ، بقدر ما نعتمد على رصد ما يتعلق بتلك الظاهرة من وقائع تحدث يومياً في المجتمع العراقي ، خاصة وان هذه الظواهر تحدث بصورة تلقائية دون الأخذ بنظر الاعتبار وجود سلطة أو مؤسسات تراقب حركة وظواهر المجتمع في العراق ، وتحليل تلك الظواهر والوقائع من الناحية الاجتماعية والنفسية ، من خلال طرح فروض تفسيرية تصلح أن تكون موضوعات لبحوث أخرى أكثر نوعية .

كما إن هذا البحث لا يعنى برصد كل أشكال الالتزام والمخالفة في المجتمع العراقي ، فهذا أمر ليس من السهل حصره وتقييمه ، ولكن فقط يعنى بأشكال الالتزام والمخالفة - أعني الانصياع الظاهري والمجاراة المضادة لمعايير التفاعل القويم - ومع إننا رغم تسليمنا بان هناك عوامل نفسية تدفع الفرد للالتزام بمعايير الجماعة أو مخالفتها ، إلا إننا نسلم بان هناك عوامل موقفية وتنظيمية - سياسية واجتماعية وثقافية - تسهم أيضا في تهيئة ودفع الأفراد للسلوك بشكل مجارٍ أو مخالف ، ومن ثم فإننا نؤكد في تحليلنا هنا على هذه النظرة التكاملية لدور كل من خصائص الشخصية وخصائص الموقف في تشكيل هذه الظاهرة السلوكية . وعلى الرغم من وجود محاذير تحول دون إمكانية التعميم من نتائج البحوث على الجماعات الصغيرة إلى تحليل النظم في المجتمعات الكبيرة - في إطار دراسات التأثير الاجتماعي - إلا

انه يمكننا اعتبار تلك الجماعات بمثابة عينات تصلح نتائجها للكشف عن أو توضيح ما قد يكون من المتعذر الكشف عنه في المجتمعات الكبيرة نتيجة لمحدودية جهود الباحثين أو القصور في أدوات البحث بشكل مؤقت على الأقل.

ثالثاً/ معايير المجتمع في العراق - حدودها وأشكالها .

ان أي وحدة سلوكية تؤخذ بذاتها وفي موقف ما ، لا يمكن تصنيفها على إنها التزام أو انحراف ، فليس ثمة سلوك ملتزم أو مخالف بشكل مطلق ، فالالتزام دائماً مجارة لشيء ما ، والمخالفة أو الانحراف تكون مفارقة لشيء ما . وقد يكون هذا الشيء أسلوباً سائداً ومعتاداً أو متوقفاً في التعامل مع الوقائع المحيطة بالفرد ، وهذا هو الأساس التنظيمي للمشكلة ، فدائماً ما يكون الالتزام والمخالفة متعلقة بمعيار معين ، والمعيار هو توقع مشترك من قبل الجماعة ، يحدد نوع السلوك الذي يعتبر ملائماً لموقف معين ، ولاشك فان الأعراف أو المعايير الاجتماعية تمثل قواعد للسلوك يرسبها أعضاء الجماعة أو المجتمع للمحافظة على الاتساق في السلوك ، وبدونها لا يمكن التنبؤ بسلوك الآخرين ، كما نفضل في إصدار الاستجابة الملائمة أو تحديد مسار الفعل المناسب أثناء عملية التفاعل ، وبوسعنا أن نشير إلى عدة خصائص مميزة للمعايير أو الأعراف الاجتماعية تتمثل فيما يأتي :

١- إنها تمثل تعميمات معيارية خاصة بالسلوك المتوقع في المسائل ذات الأهمية النسبية للجماعة ، ومن ثم فهي ذات طبيعة تقويمية ، فهي تشير إلى ما ينبغي فعله ، وبالأحرى فهي تمثل أحكاماً قيمية بالنسبة إلى نماذج السلوك في المواقف الاجتماعية.

٢- تتباين المعايير والأعراف في الدرجة التي يقبلها المجتمع ، فبعض المعايير تقبل غالباً من كل فرد ، في حين إن هناك معايير أخرى يقبلها بعض الأعضاء دون الآخرين .

٣- تتباين المعايير في مدى ما تسمح به من انحراف ، فبعض المعايير تتطلب تشبهاً صارماً بالمبدأ (مثل ينبغي على الأفراد أن يكونوا مهذبين مع الآخرين) .

ولذا فانه عندما ينحرف شخص عن معيار ما خاص بالجماعة أو المجتمع الذي يعايشه فان صورة ما من صور العقاب توجه غالباً ضده ، ويتراوح العقاب من عدم الرضا الحقيقي عن الشخص ... إلى الإعدام ، تبعاً لشدة ما يترتب على الالتزام بالمعايير أو الانحراف عنها من نتائج (سلبية أو إيجابية) وكذا الظروف التي حدثت في ظلها الانحراف أو المخالفة .

ووفقاً لذلك فإننا نستهدف من هذه الدراسة رصد أشكال الالتزام (الانصياع الظاهري) والمخالفة (المجارة المضادة) لبعض معايير المجتمع العراقي ، والتي يفترض أنها تمثل قواعد عامة للسلوك أو توقعات مشتركة للأغلبية في المجتمع ، تحدد ما هو مرغوب فيه ، وما هو مرغوب عنه من أنماط السلوك في مجالات التفاعل المختلفة.

وفيما يلي صياغة نظرية مقترحة لبعض معايير المجتمع العراقي ، والتي تستند للتراث الديني والشعبي ، وتنسم بقدر كبير من العمومية .

أولاً/ معايير التفاعل في المجال السياسي . (المصادقية الشخصية ، مطابقة القول
الولاء للوطن ومصالحه الوطن فوق
الجميع ، المشاركة الفعالة في هموم
الوطن والدفاع عنه) .

ثانيا/ معايير التفاعل في المجال الاجتماعي . (التواد والتراحم أساس التفاعل بين البشر ، الابتعاد عن الشبهات والتمسك بحسن السمعة ، مصاحبة الأخيار من من الناس والابتعاد عن أقران السوء).
ثالثا/ معايير التفاعل في المجال الديني . (الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، حرية الاعتقاد والمواطنة للجميع ، لا ضرر ولا ضرار ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح) .

وسوف نحاول في المباحث القادمة رصد بعض أشكال الالتزام والمخالفة لهذه المعايير وطرح فروض تفسيرية تتسم بقدر من المعقولية ، ولكنها بحاجة إلى دراسات أخرى أكثر نوعية للتحقق من مدى صحتها .

المبحث الثاني / الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في مجال الحياة السياسية .
يمكننا القول بان جهود الباحثين في مجال السياسة وعلومها تعنى أساساً بمشكلة السلطة السياسية من ناحية بلوغها وتوزيع مكوناتها^(٢) .

ومن الملاحظ أن هناك عدم ثقة حيال السلطات السياسية في مجتمعنا ، وعلى توالي الحياة السياسية منذ تأسيس الدولة العراقية ، ولا تزال عدم الثقة وعدم الاطمئنان قائما وهذا ما تعزز خلال مدة حكم السلطة قبل الاحتلال ، الذي دام ثلاث عقود من الزمن الذي جعل فراغاً كبيراً بين اتجاهات السلطة وتطلعات المواطنين ، فالمعتقدات التي يتبناها الأفراد تجاه السلطة ورموزها ، ومدى القوة أو الضعف المدرك الذي يعززها الأفراد للسلطة الحاكمة ، وأيضا مدى المشروعية والطاعة المبذولة لإولي الأمر من ذوي السلطة ، ومدى إحساس الأفراد بكفاءة هذه السلطة في حل مشكلات المجتمع وإشباع حاجات أفرادها ، والقسوة في ممارسة الضبط الاجتماعي على سلوك أفرادها حكماً ومحكومين - ومن المتوقع - أن يتشكل سلوك الأفراد في اتجاه سلبي (التزام ظاهري أو مجاراة مضادة) أو اتجاه إيجابي (توحد أو التزام فعلي لمتطلبات السلطة).

وتتمثل أشكال الالتزام (الانصياع الظاهري) وكذا المخالفة (المجاراة المضادة) لمتطلبات السلطة ، التي تبدو شائعة في مجتمعنا في مدة السلطة السابقة كما يأتي :
١-

انتشار اللامبالاة السياسية وانعدام المشاركة الإيجابية في إبداء الرأي في مواقف اجتماعية أو سياسية مختلفة من قبل كثير من الأفراد وخاصة الشباب ، وفي حالة المشاركة يسود نوع من عدم الارتياح والالتزام الشكلي لاختيارات أهل الحل والعقد في محيط البيئة الاجتماعية التي يعايشها الأفراد .

٢- إدعاء معظم المسؤولين أو رموز السلطة في المواقع المهنية والتنظيمية الحكومية الالتزام باللوائح القانونية - من الناحية الشكلية - بينما يتورط الكثير منهم في مخالفات جسيمة لتلك القوانين ، على المستوى الضمني وغير المعلن .

٣- شيوع مقالات دارجة وسلوك لفظي غير مهذب يتسم بالسخرية والاستهزاء والعدوانية المضمرة فيما يتعلق بكفاءة بعض رجال السلطة ورموزها في بعض الأحيان . وبوسعنا طرح بعض الفروض التفسيرية لتلك المظاهر السلوكية التي

تندرج تحت ظاهرة الالتزام والمخالفة لمعايير الحياة السياسية .
أ- إن اللامبالاة السياسية وضعف المشاركة الفعالة والإيجابية وإبداء الرأي في معظم
المواقف السياسية والاجتماعية تمثل أحد أشكال التفاعل الاجتماعي التي تستحق
الاهتمام والمناقشة ، فان هناك بديل آخر محتمل بالإضافة إلى الالتزام والاستقلال له
دلالاته في مواقف الضغط الاجتماعي ، يتمثل في الامتناع أو الكف عن الاستجابة أو
الانسحاب من الموقف دون إبداء رأي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، فالفرد قد
يكون مدفوعاً بضغط الالتزام لرفض استجابة سلوكية أو اتخاذ موقف إزاء
القضية المعروضة ، فان هذا النمط من الالتزام يكون أكثر خبثاً ، ويمثل شكلاً
مفرطاً أو مميئاً من أشكال السلوك المجاري ، الذي لا يسمح فيه للفرد ، لا
بالتخلي فقط عن حقه في التعبير عن رأيه كلبية .

ب - وفيما يتعلق بضعف المصادقية الشخصية أو انتهازية بعض المسؤولين ذوي
المواقع العامة وتورطهم في قضايا الفساد ، فمن المفترض ان ذلك يرجع إلى
عوامل عديدة تتمثل فيما يلي :

١- ضعف البناء القيمي أو المستوى الأخلاقي لهؤلاء الأفراد ، بشكل يحول دون
ممارسة نوع من الضبط الذاتي على سلوكهم ، أو توجيههم من الخارج أكثر من
الداخل ، ووفقاً لتوجهات الموقف ، فإذا ما كان الموقف محددًا وصارماً ، ضعفت
إمكانية الانحراف ، وإذا ما كان الموقف غير محدد وضعيف زادت إمكانية
الانحراف .

٢- ضعف عوامل الردع والضبط الخارجي ، ووجود ثغرات في القوانين ، وبطء
إجراءات التقاضي بشكل يحول دون العقاب الفوري أو التدعيم السلبى لهذا التوجه
السلوكي الرديء .

٣- إحساس هؤلاء الأفراد بأنهم ذو مكانة ونفوذ مرتفع ، قد يدفعهم أحياناً للخروج
على معايير الجماعة ، دون أن يكون بمستطاع أحد محاسبتهم بشكل فعلي خاصة
إن الكثير من المسؤولين يتم اختيارهم ليس على أساس الكفاءة ، بل على أساس
معايير خاصة بسياسة السلطة الحاكمة ، رغم انهم لا يملكون القدرة والكفاءة في
القيام بمسؤولياتهم .

وكما توضح الدراسات الاجتماعية ، فان المركز الاجتماعي والتقدير الذي يتلقاه الفرد
من الجماعة ، له دور هام في تحديد مدى انصياع الفرد أو مخالفته لمعايير الجماعة ،
فكلما زاد احترام الفرد من قبل الجماعة زادت حريته في الخروج على معاييرها ، أما
الفرد ذو الرصيد الضئيل فغالباً ما يكون حذراً أو مستعداً أكثر من غيره للانصياع
خشية أن يفقد التقدير الذي وصل إليه^(١) .

ج - وفيما يخص شيوخ مقالات دارجة وسلوك لفظي غير مهذب ويتم بالسخرية
والاستهزاء والعدوانية المضمرة تجاه السلطة ورموزها ، حيث ظهر واضحاً بعد
سقوط النظام الحاكم ، إذ كانت هذه الألفاظ تتداول بصورة خفية قبل انهيار السلطة عندما
كان يعاقب الفرد الذي يتلفظ بهذه الألفاظ أشد العقوبات ، قد تصل أحياناً كثيرة إلى عقوبة
الإعدام .

إن الاستجابة الفعلية للالتزام ، وكذا المخالفة تحت ضغط الجماعة ، قد تأخذ شكل سلوكي فعلي صريح من ناحية الفرد ، أو مجرد سلوك لفظي ، كأن يقول الفرد شيئاً ما ، ينم عن اتفاقه مع أو رفضه لما تقوله الجماعة^(٤) . ويعول الباحثون على السلوك اللفظي لما له من دلالة أولية في مجتمعنا المعقد ، حيث تبدو معظم أنماط السلوك الاجتماعي غير مباشرة أو رمزية ، كما أن قدراً كبيراً من السلوك الملتزم ، وكذا المخالف الذي يكشف عنه الفرد ، عبر حياته اليومية يتسم بالطابع اللفظي .

ويمكننا أن نشير إلى عدة فروض تفسيرية في هذه الظاهرة السلوكية تتمثل فيما يلي :

١- إن مجارة الأفراد للسلطة ورموزها أو احترامهم لها ، مرهون بمدى كفاءة تلك السلطة في إشباع حاجات أفراد المجتمع الذي تسوسه ، وعدالتها في توزيع عائد الثروة في المجتمع ، وإثابة المجتهد وعقاب المخطي ، وإن عدم مراعاة ذلك يؤدي إلى فقد السلطة ورموزها لقدر كبير من الجاذبية المدركة من قبل أفراد المجتمع ، ومن ثم تغدو موضعاً للسخرية والنقد والهجوم المباشر وغير المباشر . فعندما لا يستطيع الأفراد في المجتمع تحقيق نتائج مشبعة من خلال الالتزام بمعايير المجتمع ، التي تحدد كيف يمكن تحقيق تلك النتائج ، فإن الضغوط تنثور كنتائج لانتهيار الاتفاق حول ماهية السلوك الملائم ، ويسبب ذلك حالة نسبية من فقدان الاتجاه ، ويثير فقدان الاتجاه بدوره حالة شعور أو توقع بان أنماط السلوك غير المقبولة اجتماعياً أضحت ضرورية لتحقيق الأهداف .

٢- ندرة المعلومات (التعتيم الإعلامي) وأحياناً وفرة المعلومات إلى حد التضارب (فوضى الإعلام) يمكن أن يؤدي إلى تشويش الوعي أو قبول معلومات كاذبة على إنها صحيحة ، والعكس صحيح ، فالندرة والوفرة الزائدة في المعلومات يفترض إنها تؤدي لنفس الأثر وهو الإحساس بغموض الموقف أو الرؤية المتعلقة بواقعية معينة ، وهنا تزداد المجارة لرأي الفرد أو الجماعة - ذات الدلالة بالنسبة له - الأكثر نشاطاً أو اهتماماً فيما يتعلق بالواقعة ، حتى لو كان في اتجاه مضاد للسلطة وتوجهاتها .

المبحث الثالث / الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في مجال الحياة الاجتماعية .
يركز الباحثون في مجال علم النفس الاجتماعي على دراسة عمليات التفاعل بين الأفراد في المواقف الاجتماعية المختلفة من حيث أشكالها ودوافعها ونتائجها ، وكما يوضح (ديفيد وهرا ري) في كتابهما (علم النفس والسلوك الاجتماعي)^(٥) ، فإنه في مجال الدراسات النفسية للمجتمعات والنظم السياسية ، يكمن المفتاح الأساسي لفهم التمرجات العميقة والحركات الاجتماعية في تحليل الالتزام بالمعايير المنتشرة بين الناس ، والقوى والظروف التي تغريهم بالولاء لها ، وبوسعنا أن نشير إلى عدة أشكال للالتزام والمخالفة لمعايير الحياة الاجتماعية في العراق كما يأتي :

١- شيوع أنماط من السلوك أو التفاعلات الاجتماعية التي تتسم بالعنف بين الشباب في المدرسة والشارع ، ومحيط المؤسسات المهنية . وعلى الرغم مما يقال على إن هذه الأحداث ذات طابع خاص وفردية ، إلا إننا نشير إلى أن ثمة مناخاً نفسياً عاماً يسود المجتمع ويدعم ميل الأفراد إلى استخدام أساليب غير معتادة أو غير

مشروعة من الناحية الموضوعية ، ومن المفترض إن هذه المظاهر السلوكية تبدو مضادة لأحد معايير الحياة الاجتماعية الهامة في العراق التي تؤكد على ضرورة التواد والتراحم والاحترام في تعامل الناس مع بعضهم البعض .

٢- إن هناك نوع من المجازاة المفرطة وغير الواعية من قبل قطاعات كثيرة من الشباب لأقرانهم في الجماعات المرجعية التي ينتمون إليها ، بشكل يسهم في دفع هؤلاء الشباب للتورط في أنماط من السلوك المخالف لمعايير الحياة الاجتماعية القويمة في المجتمع الكبير ، ويتمثل ذلك - على سبيل المثال - في انتشار ظاهرة السلب والنهب والسرقة والاختطاف والانضمام إلى عصابات إجرامية ، كسرقة السيارات أو الاعتداء على الأشخاص أو اختطافهم أو الاغتيال بغية الحصول على المال ، والتي يمارسها في أغلب الأحوال جماعات من الشباب ، ومن المفترض ان هذه المظاهر السلوكية ترجع إلى عوامل عديدة تتمثل فيما يأتي :

أ- ضعف أساليب الردع الفوري للمخالفين والمتورطين في مثل هذه التفاعلات الرديئة بشكل يحول دون تعديل سلوكهم أو اعتبارهم نموذجاً يجب أن لا يحتذى لأقرانهم .

ب- ضعف الرقابة الوالدية أو البناء الأخلاقي لكثير من الأفراد المتورطين في هذه الأفعال ، وتعرضهم للاحتكاك بنماذج بشرية سيئة في حياتهم الشخصية تجيد الإيقاع بهم ولا تترك لهم فرصة للفاك أو مراجعة أنفسهم وتعديل سلوكه في الاتجاه الصحيح .

ج- إن شيوع هذه المظاهر السلوكية المخالفة - بشكل خاص في المدن وخاصة مدينة بغداد - يرجع إلى التكسد البشري المتزايد للسكان واتساع المساحة المكانية، بشكل يتيح للأفراد الإحساس بالمجهولية بمعنى إحساس الفرد بان ارتكابه لمثل هذه المخالفات سوف لا يكتشف ، وبالتالي سوف لا يقع عليه العقاب . وكما تشير الدراسات النفسية والاجتماعية فان تخريب الممتلكات العامة والعنف هما أيضا من الآثار الناجمة عن ضرورة التعامل مع جماهير متنوعة ومتغيرة ولا تربطنا بهم صلات شخصية عميقة ، ولهذا يشعر الإنسان بينهم انه مجهول ، وما كان مستحيل عليه فعله في المواقف التي يعرف فيها الآخرين ويعرفونه ، يمكنه الآن فعله دون رقيب^(٦) .

المبحث الرابع / الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في مجال الحياة الدينية .
يعتبر الدين أحد المتغيرات الهامة في حياة المجتمع ، لما للدين من حاجة تضرب بجذورها في أصل الوجود الإنساني ، كما ينظر للدين بمعنى واسع على إنه أي مذهب للفكر والعمل تشترك فيه جماعة ما وما يعطي للفرد إطاراً للتوجه وموضوعاً للعبادة ، كما إن للدين في حياة الإنسان طرفان ، طرف منه يتصل بعقيدة الإنسان وبقينه ، وطرف آخر منه يتصل بسلوكه وحياته الاجتماعية^(٧) .

ويمكننا أن نشير إلى بعض أشكال الالتزام والمخالفة لمعايير الحياة الدينية في العراق كما يأتي :

١- شيوع التدين الشكلي على مستوى الأفراد والمؤسسات تلائماً مع ما ينبغي ان يكون من الناحية الدينية ، على مستوى الشكل وليس المضمون في أغلب الأحوال ، ففي الوقت الذي يحرص فيه الأفراد على أداء بعض العبادات ذات الطابع السلوكي الملحوظ مثل الصلاة ، الصيام ، الحج... الخ ، فانهم يمارسون أنماطاً من السلوك لا تتفق مع مضمون هذه الشعائر أو ما تدعو إليه ، وهو ما يمثل نوعاً من الانقسام الديني أو المفارقة بين الشكل والمضمون بشكل ينم عن عدم استدماج جيد لمعايير مفهوم التقوى الذي يمثل جوهر الأديان السماوية ، تبدو مضادة لأحد معايير الحياة الاجتماعية الهامة في العراق ، التي تؤكد على ضرورة التواد والتراحم والاحترام في تعامل الناس مع بعضهم البعض .

٢- هناك ثمة نوع من الالتزام المفرط وغير واعي من قبل قطاعات كبيرة من الشباب لأقرانهم في الجماعات المرجعية التي ينتمون إليها ، بشكل يسهم في دفع هؤلاء الشباب للتورط في أنماط سلوك مخالف لمعايير الحياة الاجتماعية القويمة في المجتمع الكبير ، ويتمثل ذلك في الاشتراك في أحداث الشغب والسرقه ، واختطاف الفتيات ، التي يمارسها في أغلب الأحوال جماعات من الشباب .

٣- انتشار ظاهرة العنف الديني ، وتكفير المجتمع ، والاصطدام مع السلطة والمذاهب الأخرى من قبل بعض الأفراد المتشدددين دينياً ، ومع ان هذا النمط من السلوك له ما يبرره عند أصحابه ، إلا انه يمثل من الناحية الموضوعية مخالفة لمعايير الحياة الدينية القويمة ، التي توجب الدعوة إلى الله بالحسنى وتبشير الناس وعدم تنفيرهم وعدم إثارة الفتن .

٤- محاولة الحجر على تفكير الناس وفرض الوصاية عليهم باسم الدين ، ومعاقبة من يخالف ذلك بواسطة الأفراد المشاركين في الجماعات المتشددة دينياً ، وهو ما يخالف معيار حرية الاعتقاد الذي أقرته الأديان السماوية كافة .

٥- المجازاة المفرطة من قبل كثير من الشباب لأمرء وقادة التنظيمات الدينية الخارجة على معايير المجتمع بشكل يدفعهم للتورط في سلوك مضاد لتوجهات المجتمع الكبير .
والحقيقة إن هذه المظاهر السلوكية عند تحليلها يوصلنا إلى حصر أسبابها في عوامل عديدة منها :

أ- إن المجازاة الظاهرية لأحكام الدين تمثل محاولة توفيقية - وبشكل أدق محاولة تليفقية - من جانب عديد من الأفراد ، يأخذون فيها ببعض ما جاء به الدين من ناحية ، ويمارسون حياتهم الدنيوية وفقاً لمعايير غير دينية من ناحية أخرى ، وقد يتم ذلك على مستوى شعوري أو لا شعوري ، ومع ذلك فان هذا التوفيق غير موضوعي يحول دون الإحساس بالذنب الناجم عن عدم الالتزام الحقيقي أو الفعلي بأحكام الدين ، وهو أمر يدعم من خلال التعلم بالنمذجة وملاحظة الخلف للسلف والأبناء للآباء بشكل مباشر أو غير مباشر والتدرع بأسباب مختلفة وحجج واهية ، لمحاولة تبرير هذه الازدواجية ، أو هذا النوع من عدم الاتساق بين القول والفعل ، أو بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون على مستوى الممارسات السلوكية .

ب - إن محاولة الحجر على تفكير الآخرين وفرض الوصاية عليهم تمثل نمطاً سلوكياً مصاحباً لبعض الخصائص النفسية التي تتمثل في التسلطية والتصلب والقطعية في التفكير والتطرف في الحكم والمعتقد والتعالى على الآخرين بشكل يحول دون الاستماع للرأي الآخر ، وبالأحرى فهو يمثل اتجاهاً تسلطياً أو متعصباً تجاه الآخرين المخالفين للفرد في الاتجاه أو المعتقد ، فضلاً عن انه يتجاهل طبائع البشر كالفروق الفردية بينهم في الكفاءة العقلية والميول والاتجاهات والتنشئة الاجتماعية ، وهو أمر أقرته الأديان السماوية ، ولذا فقد جعلت وظيفة الرسل هي التبليغ وليس الوصاية أو السيطرة .

ج - إن المجازاة المفرطة من قبل كثير من الشباب لقادة وأمرأ بعض الجماعات الدينية أمر يمكن النظر إليه في ضوء ما يسمى (ديناميات الطاعة والإذعان) التي طرحها فلوجل^(٨) ، حيث يقرر بأن الطاعة أسهل من ضبط النفس ، والإعجاب بأخر أسهل من اكتساب الصفات التي تحول دون أن نعجب بأنفسنا . ومن ثم كان تعرضنا لأن نجد في العالم الخارجي سادة يوجهون سلوكنا وأبطالاً لا يجسمون مثاليتنا ، وبذلك يتيحون لنا بعض الراحة من ذلك الجهد الأعظم الذي يتطلبه تنظيم أنفسنا على ضوء هذه المثل ، ولأن هؤلاء القادة هم أولو الأمر ، أو من لهم الحل والعقد في محيط الجماعة ذات الدلالة بالنسبة للفرد ، فإن الطاعة لهم من قبل أفراد تلك الجماعات تبدو أمراً متوقفاً .

وبصورة عامة يمكننا أن نشير إلى الإحساس بالخلط وحالة التشويش التي يعايشها كثير من الأفراد في مجتمعنا بعد الاحتلال وسقوط النظام السابق ، نظراً لتدفق المعلومات بشكل متضارب ، وحالة الانفتاح والتحرر السياسي الذي حدث ، ومع أن وفرة المعلومات خاصة بتتيح للفرد حرية الاختيار بين البدائل في مجالات الحياة المختلفة ، إلا أن مساوئ هذه الوفرة تكمن في خلق حالة من التشويش والضبابية على المشكلات بحيث تبدو معقدة للغاية بدرجة لا تجعل الفرد المتوسط قادراً على استيعابها ، وهذا يعني - كما يوضح فروم^(٩) ، إن التخصص والاختصاصي هو القادر على فهم تلك المشكلات ، كما يميل هؤلاء الاختصاصيين أو قادة الفكر (كل في مجاله المحدود) إلى عدم تشجيع الناس على الثقة في قدرتهم على التفكير في تلك المشكلات تهمهم فعلاً . ومن ثم يشعر الفرد وهو يائس بأنه قد وقع في فخ قدر هائل من المعلومات أو المعطيات المشوشة ، وهو ينتظر هؤلاء الاختصاصيين أو القادة حتى يملوا عليه ما يجب فعله أو كيف يتوجه ، وكما يؤكد (فروم) أيضاً ، فإن نتيجة هذا النوع من التأثير شيطانان هما : نزعة الشك والزهد تجاه أي شيء يقال ، ويعني ذلك - ضمناً - في تقديرنا ، حالة من اللامبالاة أو السلبية ، بالإضافة إلى الإفراط والتقريط في القيم والمعايير الأخلاقية والدينية ، وأيضاً الإيمان الطفولي بأي شيء يقال للشخص من قبل سلطة ما ، دينية كانت أم سياسية ... الخ ، ويعني ذلك - ضمناً - في اعتقادنا شيوع حالة من التطرف والقطعية في التفكير والحكم والسلوك والمجازاة التامة لرموز ومعايير تلك السلطة حتى لو كانت غير صحيحة من الناحية الموضوعية .

ومن ناحية أخرى ، فإن الضغوط الاجتماعية التي تمارس داخل بعض الجماعات التي تتسم بجاذبية كبيرة مدركة - من حيث الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه - بالنسبة إلى أعضائها ، غالباً ما تدفع أفرادها للتحويل في اتجاه الخضوع لرأي القادة أو الصفوة في تلك الجماعات ،

خاصة إن عملية الامتناع تعتمد أكثر على المضمون الوجداني للرسالة والخصائص الشخصية للقائم بعملية الاتصال في هذه الجماعات .
ووفقاً لذلك تنشأ حالة من الإشارة الانفعالية تنسم بالتوتر لدى الفرد حينما يواجه تناقضاً كبيراً بين رأي القادة أو الصفوة ورأيه الشخصي مما يدفعه للتشكك الفعلي في كفاءة عملياته الفكرية أحياناً . ومن ثم قد تتشابه مشاعر الغم والاكتئاب والعزلة ، وهي حالة انفعالية تزيد من القابلية للالتزام ، وكما يوضح (Krechetal) فإن التناقض بين حكم الفرد وحكم الجماعة قد يحمل تهديداً بالعقاب أو النبذ للفرد إذا ما أصدر حكماً مستقلاً . وقد تتشابه حالة من القلق ، لأنه لا يعرف مغزى ما يحدث ، ومن ثم يكون الالتزام أسلوباً لخفض الخلل وتجنبه ، وهي وظيفة دفاعية يتسم بها الالتزام في مثل هذه الحالة^(١٠) .

ملخص البحث

لقد حاولنا في هذا البحث إبراز مظاهر عديدة تدرج مجموعها في إطار ظاهرة الالتزام المخالفة لمعايير المجتمع في العراق بعد انهيار السلطة ، كما إن هناك عوامل عديدة تسهم في تشكيل هذه الظاهرة ، سبق الإشارة إليها بالتفصيل .
وعلى الرغم من إن الالتزام والمخالفة لا تبدو - في حد ذاتها - ظاهرة سلبية بشكل مطلق ، إلا إن الإفراط في الالتزام وكذا المخالفة - هذا فضلاً عن مدى إيجابية أو سلبية معيار أو موضوع الالتزام والمخالفة - أمر يدعونا إلى الانتباه إلى هذه الظاهرة ، وضبط العوامل التي تقضي لحدوثها بشكل لا يتواءم مع التوجهات المشروعة للمجتمع الكبير في العراق .
ومن المعلوم إن الدولة في العراق قبل سقوط السلطة ، كانت تسير في اتجاهين مختلفين : الأول هو اتجاه الدولة بما تمثل من أجهزة ومؤسسات خاصة بها ، والاتجاه الثاني هو المجتمع الذي ينساق طوعاً أو كرهاً وراء اتجاهات السلطة ، رغم أنه يمتلك الكثير من المعايير الذي يختلف بتوجهاته تماماً مع توجهات السلطة ، فكان يلتزم بتوجهات السلطة في حالة الإكراه ، ويخالف في حالة ضعف السلطة ، وتمثل ذلك بصورة جلية بعد انهيار السلطة وفقدان دور الأجهزة القمعية للسلطة السابقة ، حيث ظهرت توجهات المجتمع بصورة واضحة ، ومن خلال هذا البحث حاولنا إبراز هذه التوجهات من الناحية السياسية والاجتماعية والدينية ، فقد قسم هذا البحث على أربعة مباحث ، الأول كان تحت عنوان (الإطار النظري للبحث) تناولنا فيه مشكلة البحث وأهميته ، وحدود البحث ، ومعايير المجتمع في العراق - حدودها وأشكالها - . أما المبحث الثاني الذي كان تحت عنوان (الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في مجال الحياة السياسية) . والمبحث الثالث كان بعنوان (الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في مجال الحياة الاجتماعية) وأخيراً كان المبحث الرابع تحت عنوان (الالتزام والمخالفة لمعايير المجتمع في مجال الحياة الدينية) .

هوامش البحث

- ١- Milgram ,S “ Ethical Issues in the study of obedience in social world ,, New York , 1977, pp 139~ 156.
- ٢- أحمد محمود- ألف باء السياسة دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٩ - ص ١٩ .
- ٣- عباس إبراهيم - الإنسان وعلم النفس - سلسلة عالم المعرفة - الكويت - ١٩٨٥ - ص ١٨٥ .
- ٤- Krech , D ; Crutchfield , R . Ballachey, E , Individual in society , Mc Graw Hill New York ; ;1962 ; P 507
- ٥- Mc David , j , and Harrari , H , Psychology and social behavior , New York , Harper Row , 1974 , P 376 .
- ٦- عباس إبراهيم - مصدر سابق - ص ٢٢٢ .
- ٧- محمد مهدي الأصفى - دور الدين في حياة الإنسان - دار التعارف للمطبوعات - بيروت - ١٩٧٥ - ص ١٥ .
- ٨- فلوجل بك - الإنسان والأخلاق والمجتمع - ترجمة سعد الغزالي - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٦٦ - ص ٢٤٠ .
- ٩- فروم .أ - الخوف من الحرية - ترجمة مجاهد عبد المنعم - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - ١٩٧٢ - ص ٢٠٠ .
- ١٠- Krech ,D , Crutchfield , Ibd , P520.